

وزارة العدل

القرار

المصدر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني، ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي القاضي السيد عبد الله السلطان
وعضوية القضاة السادة

أحمد المومني، جميل المحادين، أحمد الخطيب، هاني الرفاتي

الموضوع :-

طلب نقض بأمر خطي من معالي وزير العدل .

تقدم رئيس النيابة العامة بكتابه رقم (٤٥٩/٢٠٠٩/٤/١) بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢ وبنهاية
على طلب معالي وزير العدل بكتابه رقم (١٠٧/ن/٩٢/٢٩٥٨٩) المؤرخ في ٢٠٠٩/٣/٣٠
طلب نقض مقدم عملاً بالمادة (١/٢٩١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة
١٩٦١ بشأن الحكمين المصادرين في الدعويين رقم (٢٠٠٥/٣/٤٥١) صلح جزاء عمان
والمفصلة بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٣٠ .

الدعوى الاستئنافية رقم (٢٠٠٨/٣/٨٨٢٦) استئناف جزاء عمان والمفصلة
بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٧ .

وطلب عرض ملفي القضيتين المشار إليهما أعلاه على محمئنا لوجود مخالفة
في القانون في الحكمين المذكورين وقد اكتسب الحكمان الدرجة القطعية ولم يسبق لمحمئنا
التدقيق فيهما .

وقد استند طلب النقض إلى السبب التالي :-

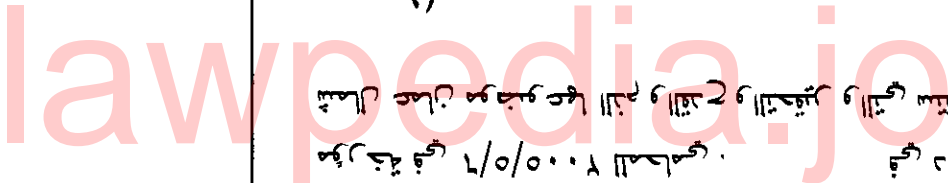
- أخطاء محكمة استئناف جزاء عمان وكذلك محكمة صلح جزاء عمان بإلزام
المشتكى عليهما المدعى عليهما بالحق الشخصي بقيمة الادعاء
بالحق الشخصي البالغ مائتي دينار مع الرسوم والمصاريف وعشرة دقائق أتعاب
محاكمة ، ووجه الخطأ في ذلك أنه وبالرجوع إلى وكالة المحامي معطي
المعطاة له من المشتكى يتبين أنها لا تخوله تقديم

٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣

٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣

٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣

- (١)
- (٢)
- (٣)



٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣

٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣

٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣
٤٥٩-٥٢٣

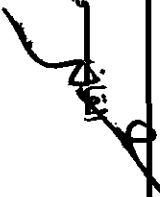







المدعي بالحق الشخصي كشرط لملاحقة مرتكب هذا الفعل، ناهيك باشتغال الوكالة على نفويض الموكل بتوقيع وتقديم اللوائح .

أما ما جاء باستناد مقدم هذا الطلب إلى حكم محكمتنا رقم (١٠٨/١٩٩٤) جزاء لتطبيق المبدأ المقرر به على واقعة هذه الدعوى والناظر (أن لائحة دعوى الحق الشخصي موقعة من المحامي المذكور بالوكالة عن المدعية بالحق الشخصي فإنها تكون موقعة ممن لا يملك حق توقيعها لأن الوكالة المعطاة له من المدعية بالحق الشخصي لا تخوله ذلك) .

ولما كان المبدأ الوارد بين ملايين أنفاً صدر في جرم إعطاء شيك بسوئية لا يقابله رصيد، وإن كان يطبق على واقعة هذا الجرم الذي قدم فيه وكيل المشتكي ادعاء بالحق الشخصي دون أن يكون مخولاً بتقديمه بموجب وكالته المعطاة له من المشتكي وكذلك يكون مجال تطبيقه في مساحة واسعة لمسائل جزائية موضوعها مختلف عن موضوع الجرم الذي نحن بصدده والذي تتوقف ملاحقة فاعلة ابتداءً باعتدائ المعتدى عليه صفة الادعاء بالحق الشخصي كشرط للملاحقة الجزائية لهذا الجرم وبالتالي فإن حكم محكمة الدرجة الأولى رقم (٢٠٠٨/٣٤٥١) والمسؤيد بحكم محكمة الدرجة الثانية رقم (٢٠٠٨/٣٨٨٢٦) ليس فيها مخالفة قانونية تستدعي تقضيهما فيقتضي رد التمييز .

لذا وتأسيساً لمبدأ تقدم تقديم المحرر المحكمة رد التمييز وإعـادة الأوراق إلى الأمانة القضائية مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٤٣٠ هـ الموافق ١٩/٥/٢٠٠٩م .

		
عضو	عضو	عضو
		
عضو	عضو	عضو
		
رئيس الأمانة		

دقة / غ.ع